www.railworkinggroup.org

RailWorkingGrp
LinkedIn

Baarerstrasse 96، ص. ب. 7262، 6302 زوغ، سويسرا
هاتف: +41 (0)41 760 28 :
info@railworkinggroup.org

أهمية بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية بالنسبة للمعاملات المحلية

بروتوكول لوكسمبورغ لاتفاقية كيب تاون بشأن المصالح الدولية في المعدات المتنقلة هو معاهدة عالمية رائدة تجعل من السهل والأرخص على القطاع الخاص تمويل عربات السكك الحديدية الجديدة أو المستعملة عن طريق تقليل مخاطر الدائنين وتكاليفهم. ويوفر نظامًا جديدًا لحقوق الدائنين الذين يمكن تسجيل مصالحهم والبحث عنها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في سجل دولي سيكون مقره في لوكسمبورغ. ينطبق البروتوكول على عربات السكك الحديدية في جميع أنحاء العالم (من عربات الركاب والشحن التقليدية والقاطرات، إلى معدات السكك الحديدية "الصفراء"، وقطارات المترو والقطارات الخفيفة، والترام والتلفريك). وسيقلل من الحواجز التي تعترض دخول المشغلين ويؤدي إلى صناعة سكك حديدية أكثر تنافسية وديناميكية في جميع أنحاء العالم – مما يجلب مزايا اجتماعية وبيئية وتنموية واقتصادية مهمة بالإضافة إلى فرص تجارية جديدة.

هناك تصور شائع بأن بروتوكول لوكسمبورغ ينطبق، أو يكون ذا صلة فقط، عندما تعبر المعدات المتحركة الممولة الحدود. تركز اتفاقية كيب تاون على "المصلحة الدولية" وقد أعطيت الأولوية للبروتوكولات الثلاثة الأولية للاتفاقية، وهي الطيران والسكك الحديدية والممتلكات الفضائية، لأن هناك في كل حالة احتمال أن تعبر المعدات الممولة الحدود القضائية. لذا من الواضح أن إنشاء نظام دولي مشترك فيما يتعلق بحقوق الدائنين أمر منطقي بشكل خاص. ولكن، خاصة في صناعة السكك الحديدية، تجلب الاتفاقية بعض الفوائد الهائلة حتى في الحالات التي لا تعبر فيها المعدات الممولة، مثل الترام أو قطارات المترو، الحدود كجزء من العمليات اليومية. وهناك سببان رئيسيان لذلك.

هل هي حقاً معاملة محلية؟

قد يكون المؤجر والمستأجر في نفس الولاية القضائية، ولكن هذا لا يعني تلقائياً أن المعدات الدارجة موجودة في نفس البلد. وحتى لو كانت كذلك، فمن *المحتمل* أن تنتقل إلى ولايات قضائية أخرى، سواء أثناء التمويل الحالي أو بعده، وبالتالي سيكون نظام الضمان الذي يوفره البروتوكول ذا قيمة كبيرة. ولكن قد تكون هناك أيضاً عوامل دولية أخرى غير واضحة على الفور:

- قد يقوم المؤجر أو المستأجر لاحقًا بتحويل حقوقه والتزاماته إلى طرف أجنبي
- قد يمول المؤجر الإيجار بموجب اتفاقية ائتمان مضمونة مع بنك أو اتحاد بنوك يقع في ولاية قضائية مختلفة

- قد يقوم المستأجر أو المدين بتأجير المعدات من الباطن على أساس قصير أو طويل الأجل إلى مستخدم يقع مقر عمله الرئيسي في بلد آخر
- قد يتم تصنيع المعدات الدارجة في ولاية قضائية أخرى مع إنشاء حق ضماني قبل استيراد المعدات إلى بلد التشغيل.
- سواء كان ذلك مباشرة على السكك الحديدية أو بنقل آخر، يمكن نقل المعدات الدارجة خلال فترة صلاحيتها إلى دولة أخرى

مع ملاحظة أن البروتوكول ينطبق في كل حالة إذا كان المدين موجودًا في دولة متعاقدة (وليس المعدات). لذا، فإن ما قد يبدو معاملة محلية قد لا يكون كذلك على الإطلاق.

مزايا قانونية وتشغيلية محلية مهمة

على عكس قطاع الطيران، لا توجد عمومًا سجلات وطنية لتسجيل الملكية أو المصالح الضمانية في المعدات الدارجة. ولا يوجد حتى نظام مشترك لتحديد المعدات الدارجة بطريقة فريدة في جميع أنحاء العالم. يقدم بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية لأول مرة سجلاً عاماً متاحاً في جميع أنحاء العالم، يوفر ويسجل، بالنسبة للمعاملات المحلية والدولية، مطالبات الأطراف بمعدات السكك الحديدية المحددة ونظاماً عالمياً لتحديد تلك المعدات. وسيوفر هذا النظام أيضاً مزايا إضافية من خلال تسهيل المراقبة في الوقت الحقيقي لموقع الأصول وتمكين تتبع معدات السكك الحديدية طوال عمرها، وهو أمر مفيد بشكل خاص لأغراض الصيانة والتأمين.

ومع ذلك، فإن القوانين المحلية في العديد من البلدان ليست واضحة بشأن حقوق الدائنين فيما يتعلق بتوفير التمويل التأجيري أو التمويل الائتماني المضمون لمعدات السكك الحديدية في العديد من البلدان، حيث كان النقل بالسكك الحديدية يقتصر في الماضي على مشغلين مملوكين للدولة. ويقدم بروتوكول لوكسمبورغ لأول مرة نظامًا متسقًا ومتناسقًا يحدد حقوق الدائنين بوضوح، خلال مدة التمويل وعند إنهائه بسبب التخلف عن السداد أو الإعسار أو غير ذلك. كما ينشر السجل العام نظامًا واضحًا للأولويات فيما يتعلق بمطالبات الدائنين أو المالكين المتنافسين، ثم ينشئ نظامًا متسقًا عبر مختلف البلدان التي تتعامل مع قضايا السياسة العامة مثل الاعتراف بجانب الخدمة العامة لمختلف جوانب النقل بالسكك الحديدية.

لذلك، على الرغم من أن بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية سيكون ضروريًا في المستقبل لتأمين التمويل للمعدات الدارجة العابرة للحدود، فإنه سيكون أيضًا ذا أهمية كبيرة لصفقات الائتمان أو التأجير المضمونة للمعدات الدارجة المستخدمة محليًا، مما يجلب بعض الفوائد المباشرة والمهمة حتى لو كانت جميع الأطراف المعنية، وكذلك المعدات الدارجة، موجودة في ولاية قضائية واحدة. علاوة على ذلك، لا يرجع ذلك فقط إلى حقوق الدائنين الجديدة والحماية المطبقة محليًا. فمن خلال إنشاء نظام أكثر تزامنًا لتمويل معدات السكك الحديدية في جميع أنحاء العالم، سيجذب البروتوكول تمويلًا إضافيًا وأكثر تنوعًا وأرخص من المجتمع المالي العالمي للمعدات الدارجة للسكك الحديدية، مما يدعم عمليات الشراء الجديدة والعمليات الأكثر كفاءة، ويسهل صناعة سكك حديدية أكثر تجارية وتنافسية في السنوات القادمة.

لمزيد من المعلومات حول بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية، يرجى زيارة www.railworkinggroup.org. ابق على اطلاع بآخر المستجدات عبر صفحة مجموعة LinkedIn الخاصة بمجموعة عمل السكك الحديدية.